



تحليل واقع بيئة العراق الاستثمارية وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة فيها للمدة (2005-2020)

خالد حيدر عبد على¹، باخان قادر سليمان²

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: khalid.hayder@univsul.edu.krd¹, bakhan.sulaiman@univsul.edu.iq²

الملخص:

يُعد الاستثمار و العائد منه أحد المصادر المهمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث ينطوي الاستثمار بشكل مباشر من خلال بيئة استثمارية استناداً إلى أبعادها المختلفة (السياسية والقانونية والاجتماعية، .. الخ) مناسبة لتوطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي واتخاذ سياسة استثمارية مواتية من الممكن أن تؤدي إلى تأمين فرص العمل لتشغيل الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل (نقليل البطالة) و استناداً لما ذكر، يهدف هذا البحث إلى بيان واقع البيئة الاستثمارية في العراق وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة فيه للمدة (2005-2020)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي الكمي (القياسي) استناداً إلى بيانات السلسل الزمنية واستخدام التكامل المشترك (Johannsen) (و اختبار السمية (Granger)، واستخدام نموذج (OLS)، وقد توصل البحث إلى أن البيئة الاستثمارية في العراق غير مستقرة، بسبب عدم الاستقرار وضعه السياسي والأمني والقانوني إضافة إلى وجود الفساد الإداري والمالي المستشري في مختلف الأجهزة الحكومية، وبالرغم من ذلك، كان هناك استقرار نسبي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة بمعنى كلما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر ادى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة، و ذلك أنه معظم الاستثمارات الأجنبية اتسم بكثافة رأس المال و قلة العمل، و يضاف إلى ذلك أنه تم استقادم الأيدي العاملة الأجنبية (ضمن الاستثمار المذكور)، التي تعمل بدخل أقل من الأيدي العاملة المحلية، و ذلك ما عمل على زيادة معدلات البطالة، وبناء على ذلك، أكد البحث على ضرورة ايجاد بيئة استثمارية مناسبة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي كثيف الاستخدام لعنصر العمل ليساهم (و لو كان نسبياً) في معالجة مشكلة البطالة في العراق.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، نموذج (OLS).

پوخته:

و بهر هننان و ئەم داهاتەی لى دەگەرنىتەوە يەكتىكە له سەرچاوه گۈنگەكانى دابىنكردنى دارايى بۇ ئەم چالاکىيە ئابورىيانە كە پىوستن بۇپرۆسەمى گەشەپىدانى ئابورى، و بهر هننان بىشىۋەيەكى راستەوخۇ پېشت دەبستىت بە ھېبۈنى ژىنگىيەكى و بهر هننان گونجاو له سەر بنەمماي رەھەندە جۇراو جۇرمەكانى (سباسى، ياساىي، كۆمەلايەتى ... هەند) بۇ جىڭىر كردنى و بهر هننانى ناوخۇي و برائىشانى و بهر هننانى بىيانى، و گىرتىنە بەرى سىاسىتىكى و بهر هننانى گۈنچاۋ دەۋانىت بىتىتە ھۆرى دەستبەر كردنى ھەلى كار لەم ژمارە زۇرەي بىكاران (كەمكىرنىھوەي بىكارى)، ئەم توپرۇنىھوەي بە ئامانجى خىستە رەۋوی واقىعى ژىنگەي و بهر هننانە لە عىراق و كارىگەرى و بهر هننانى راستەوخۇ بىيانى لەسەر بىكارى تىدا بۇ ماۋەسى (2005-2020) بۇ بەدىھىنانى ئەم ئامانجە ئەم توپرۇنىھوەي پېشتى بەستو بە مېتۇدى شىكارى و پۇوانەي و بە داتاي زنجىرەي كاتى و بە بهكار هننانى تەواو كارى ھاوبەش (تاقىكىرنىھوەي ھۆكارى) (Granger) و بە بهكار هننانى مۆدىلى (OLS)، ئەم توپرۇنىھوە گەيشتۇتە ئەم دەرئەنچامەي (Johannsen) كە ژىنگەي و بهر هننان لە عىراق ناجىڭىر بە ھۆى ناساقامگىرى دۆخى سىباسى و ئەمنى و ياساىي و بۇونى گەندەللى ئىدارى و دارايى كە لە دام دەزگاكانى حۆكمەت پەرەي سەندوھ، بەلام سەرای ئەمۇش سەقامگىرىيەكى رېزىھى ھەبە لە گۇرداوە ئابورىمەكاندا، ھەروەھا بۇونى پېونىدى راستەوانە لە ئىوان و بهر هننانى راستەوخۇ بىيانى و رىزىھى بىكارى، واتا تا و بهر هننانى راستەوخۇ بىيانى زىاد بکات دەبىت ھۆى زىابۇونى رېزىھى بىكارى ئەمەش لەپەر ئەمۇشى كە زۇرەبەي و بهر هىنە بىيانەكەن بە چرى سەرمایمە كەمى كار تايىەتمەندن و ھەجە لەمۇش ھىزى كارى بىيانان ھىناوە (لە چوار چىوهى ئەم و بهر هىنە ئەم كەباسکراوە) كە بە داهاتىكە كەمتر لە ھىزى كارى ناوخۇي كار دەكەن، ئەمەش رېزىھى بىكارى زىاد دەكات، لەم روانگەيمەوە



تویژینه‌وکه جهخت له سهر دۆزینه‌وهی ژینگمیه‌کی و بەرھینان دمکات که کار بکات بۆ ئەمە سەرنجى ئەم و مبەرھینانه بیانیانه رابکیشیت که چر کاری تیدا بهکار دیت (ئەگمەرچى ریزیش بیت) بۆبەشداری کردن له چار مسمرکردنی کیشە بیکاری له عێراق.

کلیله و شەکان: ژینگمیه و مبەرھینان، و مبەرھینانی راسته موخری بیانی، بیکاری، مۆدلی OLS.

Abstract:

The investment and its income, is one of the important sources of financing the economic activities necessary for the process of economic development. Where the investment is launched directly through an investment environment based on its various dimensions (political, legal, social ,etc.) suitable for the settlement of local investment, attracting foreign investment and adopting a favorable investment policy. It could lead to securing job opportunities to employ the increasing numbers of the unemployed (reducing unemployment.) This research aims to clarify the reality of the investment environment in Iraq and the impact of foreign direct investment on unemployment rates in Iraq for the period 2005-2020 and the use of Co-integration test (Johannsen) Causality Tests (Granger), use of the (OLS) model, The research concluded that the investment environment in Iraq is unstable, due to the instability of its political, security and legal situation, in addition to the presence of administrative and financial corruption rampant in various government agencies. Despite this, there was a relative stability in the macroeconomic variables, as well as the existence of a direct relationship between foreign direct investment and the unemployment rate. This indicates that the more foreign direct investment increases, unemployment rates also increase. Because most foreign investments are characterized by capital intensity and lack of work, and in addition to that, foreign labor is brought in (within the aforementioned investment), which operates with less income than the local labor force, and this has increased unemployment rates Accordingly, the research emphasized the need to find an appropriate investment environment that works to attract foreign investment that is heavily used for the labor element to contribute (albeit relatively) to addressing the problem of unemployment in Iraq.

Keywords: investment environment, foreign direct investment, unemployment, (OLS) model.

المقدمة

تتمثل البيئة الاستثمارية في ظل الأوضاع أو العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية التي تتم ضمنها عملية الاستثمار، تشكل هذه العوامل في محصلتها عوامل جذب أو عوامل طرد للاستثمار بشكل عام و الأجنبي منه بشكل خاص. و يعد الإيراد الناجم عنه (الاستثمار عموماً الأجنبي خصوصاً) مصدراً من أهم المصادر الحكومية لتمويل الانشطة الاقتصادية الازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يعد يعبر العنصر الأهم ضمن العملية المذكورة، وللأجنبي منه مكانة مهمة كمصدر لنقل المعرفة العلمية و التكنولوجيا و تغطية فجوة الاستثمار المحلي و ثم ضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.

و انطلاقاً مما ذكر فإنه من المفروض أن توفر البيئة المذكورة (في مختلف البلدان) مناخاً ملائماً لتشغيل السكان (في سن العمل)، إلا أن ذلك لا يتحقق في كل البلدان، حيث تبقى مشكلة البطالة إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتزداد فيها عموماً بغض النظر عما كانت البلدان المذكورة متقدمة أو نامية، ولكن تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر. كما أنه البطالة أصبحت مصدرأً لإحداث مشكلات عديدة قد تؤثر سلباً بشكل أو باخر على البنيان الاقتصادي والاجتماعي.....الخ.

إن الأحداث التي شهدتها العراق بعد سنة 2003 أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة بشكل كبير لأسباب تتعلق بالطرف الانتقالي للبلد كانتشار الفساد الإداري والمالي وتدمير البنى التحتية والكثير من الوحدات الإنتاجية فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، والتي نتجت عنها بيئة استثمارية غير مستقرة، وهذا الذي حدّ كثيراً من حجم الاستثمار عموماً والأجنبي منه خصوصاً في البلد.



مشكلة البحث

يعاني العراق من مشكلة البطالة المتزايدة فيه بالرغم من ضعف وجود البيئة الاستثمارية المناسبة لكن وجود العديد من الموارد الاقتصادية التي من المفترض أن تعمل على تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادته وثم تخفيض المشكلة المذكورة.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان واقع البيئة الاستثمارية في العراق من خلال الاعتماد على أبعاد البيئة (السياسية والإدارية والقانونية والاقتصادية والبنية التحتية)، هل هي عوامل جذب أم طرد الاستثمار الأجنبي المباشر .
- قياس وتحليل واثر الاستثمار الأجنبي على معدلات البطالة في العراق للمرة (2005-2020).

أهمية البحث

بعد الاستثمار العامل الأكثر أهمية الذي يحتاجه العراق لدعم اقتصاده ضمن المدة المشار إليها (بعد التغيير السياسي)، لذا فإن خلق بيئة تدعم قدرات مختلف قطاعاته، هو أمر ضروري لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة والاقتصاد شبه المنهاج.

إن البيئة المناسبة ستعمل على جذب كل من المستثمر الوطني والأجنبي ليعمل معاً لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا المساعدة في خلق المزيد من فرص العمل وانخفاض معدل البطالة ليرفع ذلك مستويات الدخل والمعيشة

تساؤل البحث

فيما يخص الملاحظة حول تساؤل البحث، فقد تم تثبيت فقر خاصة بفرضية البحث التي تعنى اللجوء إلى تقديم تساؤل أو تساؤلات البحث.

فرضية البحث

- تصف بيئة الاستثمار في العراق (بعناصرها المختلفة) بواقع غير مناسب (غير جاذب لكل من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية) للاستثمار وبالتالي لاتسهم بشكل فاعل في تقليل مشكلة البطالة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التقليل من مشكلة البطالة في العراق.

حدود البحث

المكانية : تمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.

الزمانية : تمت سنوات البحث من سنة 2005 إلى سنة 2020

منهجية البحث

سعياً لإتمام الإطار العلمي للبحث الحالي و الوصول إلى تحقيق هدفه، فإن المنهجية (إضافة إلى الفقرات الثابتة في البحث) تختبر استخدام المنهج (الوصفي والتحليل – القياسي) من خلال طريقة بيانات السلسلة الزمنية، بالاستناد إلى المصادر النظرية والبيانات التي نشرها من قبل البنك المركزي العراقي والبنك الدولي. بالإضافة على برنامج E-views9

هيكلية البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى مباحثين : الأول الإطار النظري كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة و البيئة الاستثمارية و الواقع البيئة الاستثمارية في العراق، أما الثاني فيختص بقياس و تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في العراق للمرة (2005-2020)، ويخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات و يقدم عدداً من المقتراحات.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)

(كبسور، 2020): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة. واعتمدت على الأسلوب الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى استخدام الأساليب والبرامج الإحصائية منها برنامج Eviews ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى زيادة البطالة في السودان لأن المستثمرين الأجانب والمؤسسات الاستثمارية الأجنبية تستخدم موظفين وعالة من بلادها للعمل في مشروعاتها الاستثمارية في السودان، وان السياسات التعليمية في السودان غير متواقة مع متطلبات سوق العمل، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل لتصبح السياسات التعليمية والمناهج مواكبة لمتطلبات سوق العمل في السودان.

2- قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة (1989-2017)

(الباري والمشهداني، 2019): تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الخاص والأجنبي في معدل البطالة في العراق للمدة (1989-2017)، واعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الاقتصادي بأسلوبين رئيين الأسلوب الوصفي التحليلي والكمي والقياسي وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) على السلسل الزمنية السنوية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الأجل الطويل فقط، وهذه العلاقة تناقض فرضية الدراسة، ويعزى ذلك إلى أن أغليبية الاستثمارات الأجنبية في العراق تتركز في القطاع النفطي مما يستدعي استقدام العمالة الأجنبية الماهرة، اقترحت هذه الدراسة تشغيل القطاعات الاقتصادية التي تعد شبه متوقفة غير القطاع النفطي، حيث يمكن لقطاع الزراعي والصناعي ان يمارس دوراً بارزاً في استقطاب الأيدي العاملة والحد من البطالة.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014) دراسة تحليلية قياسية:

(خولة، 2016): هدفت الدراسة هو محاولة معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر، ضمن الفترة ما بين (1990-2014)، واعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي والتحليلي بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي والقياسي في الجانب التطبيقي للموضوع برنامج (EVIEWS8)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على معدل البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في خفض معدلات البطالة لأن الاستثمار غير كثيف العمل وكذلك حجمه ضئيل جداً وكثير من المستثمرين يجلبون و يستخدمون العمالة الخاصة بهم التي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، واقتصرت الدراسة العمل على زيادة تحسين الطاقة الإنتاجية وتطوير قطاعيها الصناعي والزراعي لنقليص أو الحد من معدلات البطالة و ضرورة دراسة وتجميع مصادر التمويل الحقيقة لخلق فرص عمل ومنافسات تتعكس ايجاباً على العاطلين.

4- تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات

(شريف وآخرون، 2016): تهدف الدراسة إلى تشخيص وتحليل واقع أبعاد البيئة الاستثمارية في العراق، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على إصدارات بعض المؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية التي أوضحت بعض المؤشرات التي تعبّر عن البيئة الاستثمارية، وقد أثبتت الدراسة أن هناك عوامل متعددة (أمنية و سياسية واجتماعية وإدارية و اقتصادية) أثرت سلباً على البيئة الاستثمارية في العراق وجعلتها بيئه طاردة للاستثمار وليس العكس، ثم الوصول إلى الاستنتاج بأن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئه الاستثمار في العراق، و تم تقديم مقترن التحسين المذكور من خلال حزمة إجراءات، أهمها العمل على ترسیخ الاستقرار الأمني والسياسي، وتفعيل سيادة القانون، ومحاربة الفساد، وبناء حكومة مؤسسات، وتوفير البنية الاقتصادية الازمة لذلك.

5- الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية

(خلف، 2013): تهدف الدراسة إلى بيان البيئة الاستثمارية العراقية كبيئة طاردة أو جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اعتمدت الدراسة الأسلوب التحليلي، واستنتجت الدراسة أن بيئه العراق هي طاردة وليست جاذبة للاستثمار، بسبب الفساد الاداري والمالي الذي يعقد الأمور ويرفع من التكاليف في ظل غياب البيئة القانونية، وانعدام بعض القوانين وضعف الأخرى، و تدني البنية التحتية الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتخيضن كميات الإنتاج، وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية وعدم وضوح البرنامج



الاقتصادي للحكومة، كل ذلك أدى إلى زيادة المخاطر من جهة وانخفاض العائد على الاستثمار من جهة أخرى مما يعني ضعف التوجه نحو العراق للاستثمار.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة و البيئة الاستثمارية

الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و اشكاله

1- مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر

استخدم الاقتصادي (Herbert Feis) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1930 إذ اطلقه على الاستثمار الأجنبي الذي يؤثر على أسواق الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي المباشر بأن يتملك المستثمر جزءاً من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، هذا فضلاً عن قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطر كاملة على الادارة وتنظيم في حالة ملكية مطلقة للمشروع وقيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة. (الشكاكي، 2008، ص28).

هناك تعريفات كثيرة للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من قبل المؤسسات ذات العلاقة أو المتخصصة بالاستثمار، ومن أبرزها تعريفات المؤسسات أو المنظمات الاقتصادية الدولية :

عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : بأنه ذلك الاستثمار الطويل الأجل الذي يكون لأصحابه دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس المال المشروع الاستثماري. (الجبوري، 2018، ص15)

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه الحصول على ما لا يقل عن (10%) من الأسهم العادي أو القوة التصويتية في مؤسسة عامة أو خاصة من قبل مستثمرين أجانب(اي: غير المقيمين).و الاستثمار المباشر يشارك مصلحة دائمة في إدارة المؤسسة ويشمل إعادة استثمار الربح. (Ali,2021,p382)

وعرفه منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) بأنه " ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس مصالح دائمة مقدرة على التحكم الإداري بين البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة او وحدة انتاجية في البلد المضيف. (عيسى و إسماعيل، 2021، ص293)

و من خلال ما ذكر يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل يتم فيه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة، ويساهم في إدارة المشروع بشكل كلي أو جزئي و يساعد على تطوير الاقتصاد في البلد المضيف، وكذلك يساهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة

2- اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً متعددة، ويمكن تقسيمه على النحو الآتي:

أ- الاستثمار المشترك

تعد المؤسسات الاستثمارية المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر الازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام،

والمهارات التنظيمية والإدارية، وفنون الإنتاج. وتتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتمتع الشركاء المحليين بمركز قوة. (جباري، 2015، ص32-33)

ب- الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعد هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك لأنه يتمتع بكل الحرية في الإدارة و التسويق، وكذلك له الحق في إنشاء فروع للاقتصاد و التسويق في أماكن أخرى، وقد يقوم بنقل التنظيم والإدارة، ويستقدم الكوادر



والเทคโนโลยيا و الآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة، وغير ذلك مما يحتاجه المشروع. (محمود و يونس، 2019، ص 190)

ت- الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي المنطقة التي تقع داخل حدود البلد والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعرفات كمركيه وبعدئذ تقوم باعادة تصدير المنتجات بعد إجراء التعديلات الازمة عليها، ويتم في المناطق الحرة تقديم تسهيلات مختلفة لا توفر في المناطق الأخرى من البلد المضيف، مثل: إعفاء دخل الشركة من الضرائب، أو عدم فرض رسوم كمركيه على الموارد الخام المستوردة طالما انه سوف تتم إعادة تصديرها، بالإضافة إلى حرية تحويل أرباح توفير الخدمات للمستثمر الأجنبي، وانخفاض تكاليف النقل.لذا فإن المناطق الحرة أصبحت عامل جذب للمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و العمل على تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا والخبرة الفنية والإدارية. (جاسم وهجيج، 2016، ص 111)

ث- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع.

هو بمثابة اتفاقيات بين الطرفين، الأجنبي و المحلي، بموجب هذا الاتفاق يزود الطرف الأجنبي الطرف المحلي بمكونات المنتوج الصناعي، ويتم تجميعها لتصبح منتجًا نهائياً لدى الطرف المحلي، هذا من جانب، وقد يكون على شكل تزويد الطرف الأجنبي للطرف المحلي بالخبرات والتكنولوجيا الازمة لإنتمام العملية الإنتاجية، وهذا ينتشر بشكل واسع في الدول النامية. (ماهر، 2018، ص 82)

ج- الشركات المتعددة الجنسية

إن الشركات المتعددة الجنسية هي شركات تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها أو الشركات التابعة لها وتقوم بإدارتها كلها ومراقبة نشاطاتها بفاعلية وتسمى أيضًا بالشركات الدولية أو الشركات عابرة الجنسية. وفي الوقت الحاضر يقدر إنتاج هذه الشركات ب 25% من مجموع الإنتاج العالمي.

ويرى البعض أن من أكثر التعريف شيوعاً وقبولاً للشركات المتعددة الجنسيات هو أنها "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، و تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر" (رشيد و زغير، 2013، ص 16)

ح- عمليات الاندماج أو التملك.

هي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بسبب إفلاس بعض الشركات أو الحصول على القوة السوقية أو القيام بشراء شركات أخرى موازية لها قد تكون منافسة، وقد زادت عمليات الشراء والاندماج في الآونة الأخيرة، وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، وأحد أسباب ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا هو زيادة موجة الاندماجات بين الشركات، تعد أيضاً العامل الأساسي لارتفاع التدفق الاستثماري للبلدان المتقدمة (محمود و يونس، 2019، ص 190-191).

الثاني: مفهوم البطالة وأنواعها

1- مفهوم البطالة

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية، نشأت منذ زيادة أعداد السكان في مكان ما بالمقارنة بفرص العمل المتاحة في ذلك المكان، و يعد التطور التقني والذكاء الاصطناعي في هذا الوقت سبباً في زيادة البطالة، والبطالة عدة تعاريف ومفاهيم، منها :

عبارة عن تعبر يطلق على الأفراد الذين يعيشون من دون عمل، أي المتعطلون عن العمل. وهي حالة يوصف بها الشخص الذي لا يجد عملاً مع محاولته المستمرة في البحث عن عمل يناسب ما لديه من مهارات. (محمد، 2021، ص 78) أو يمكن تعريفها بأنها التوقف (التوقف) الاجباري الذي يفرض في بعض الاحيان على جزء أو مجموعة أفراد هم في سن العمل، بين 15 و 65 سنة باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطالب بكافة أنواعه في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج. (محمد، 2011، ص 1).





2-أنواع البطالة

تعدد أسباب البطالة يؤدي إلى تعدد أنواعها وسمياتها، تبعاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة التطور. وسيتم التركيز على أهم أنواعها:

أ.-البطالة السافرة أو القسرية (الإجبارية)

يقصد بالبطالة السافرة أو القسرية، وجود قوة عاملة قادرة و راغبة في فرص عمل تبحث عنها وفقاً لمستوى الأجر السائد أو العثور عليها، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة. (العساوي، 2000، ص 129)

ب.-البطالة الاحتكمائية

وهي الحالة التي يعاني فيها الأشخاص الذين يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة ولكن لا يجدون أنياً العرض المناسب للعمل وقد تحدث بسببين هما (المعروف ومحمد، 2008، ص 13):

1- بسبب التقدم التكنولوجي حيث تحل الآلة محل العامل مما يجبره إلى البحث عن عمل آخر، و يجب إعادة تأهيلها في حالة يعاني العمال من البطالة الفنية.

2- بسبب تغيير مكان عمله والانتقال من عمل إلى آخر، خلال الفترة الانقلالية يكون في حالة البطالة العديد من العمال خاصة في أوقات الازدهار الاقتصادي حين يتزرون مكان عملهم لغرض الانتقال إلى مكان عمل أفضل بحثاً عن أجور أعلى أو ظروف معيشية أفضل أو انتقال العامل من منطقة إلى أخرى وهذا قد يستغرق وقتاً يكون العامل في حالة بطالة مؤقتة خلال فترة الانتقال. (الجنابي ويلاس، 2010، ص 53)

ت.- البطالة الدورية

هي البطالة التي تظهر وترتبط بالدورات الاقتصادية، حيث تظهر وتنشر البطالة الدورية في الدول الرأسمالية المتقدمة، لأن النشاط الاقتصادي يظهر عليه التذبذب عبر الزمن ويكون ذلك نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب الكلي. (سامي و سالمي، 2016، ص 8) حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود او الكساد ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد المتقدم الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام، وزيادة نسبة البطالة، ولكن في حالة الانتعاش والازدهار، فالأنشطة الاقتصادية تأخذ في الازدياد والتتوسيع، ويزداد الاستخدام وتتحسن البطالة. (خلف، 2007، ص 337).

ث.- البطالة الهيكيلية

هي تحدث نتيجة للتغيرات الهيكيلية في الاقتصاد، وهي البطالة الناتجة عن فائض الأيدي العاملة غير المدرة التي لا يمكن استخدامها في مجالات متطرفة أو الحديثة التي تحتاج إلى الكفاءة التقنية التي تتناسب مع أساليب الإنتاج المتقدمة أو الحديثة، على سبيل المثال لقد تحول الاقتصاد من الزراعة إلى الصناعة حيث تظهر صعوبة في تحويل الفلاح إلى عامل قادر على استخدام ماكينة متطرفة. (الجنابي ويلاس، 2010، ص 53).

ج.- البطالة الموسمية

تعني أن هناك قوة عاملة مؤهلة في المجتمع لاتقوم بعملها خير قيام إلا في موسم محدد من العام، وفقط معلولة عن العمل باقي مدة العام. (نصوري، ذمار، 2014، ص 304) وهي تظهر غالباً في أنشطة البناء والبناء والسياحة والزراعة في أشهر الشتاء في المناطق التي تعاني تقلبات شديدة في المناخ، ولاشك أن إدخال أساليب حديثة في الزراعة و لاسيما البيوت الزجاجية وتنوع النشاط السياحي قد يساهم في تقليل حدة هذا النوع من البطالة وكما تظهر فرص جديدة عمل في موسم الشتاء. (المعروف، 2005، ص 214)

ح.- البطالة المقنعة

تعني وجود عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية لخدماتهم، وهو ما يعني العمل الزائد أو الأكثر من الحاجة الفعلية وبالتالي لا ينتج شيئاً تقريباً، أي أن إنتاجيته مئهم الحديثة منخفضة أو حتى سلبية، مع ذلك يتلقون أجراً وإذا ما تم سحبهم من العمل فسوف يؤثر على حجم الانتاج (اسماعيل وعبدالله، 2019، ص 495).



3- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة:

ومن المعروف أيضاً أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، ومن ضمن هذه الآثار، أثرها في البطالة.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر وتغيير البطالة

يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل جديدة في المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها البلد المضيف، مما يؤدي إلى الانخفاض في معدل البطالة، ولا سيما إذا كانت تلك المشاريع تتسم بالاستخدام الكثيف للعمالة (عبداللطيف، 2021، ص 585). فضلاً عن ذلك ممارستها لنشاط تدريب العمالة المحلية وذلك نتيجة فرص العمل المتاحة بفروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل والتدريب الحديثة. لذا يقوم عاملو هذه الشركات بنقل المهارات والمعرفة العلمية والفنية إلى الشركات المحلية عندما يعملون بها. (زين الثعلبي و فرج الثعلبي، 2015، ص 8).

2- الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة البطالة

على العكس لما ذكر في أعلاه فإن هناك من لا يعترف بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابي في إيجاد فرص عمل جديدة في سوق العمل في البلد المضيف، بل إنه قد يزيد من معدل البطالة، في بعض الحالات يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة في معدل البطالة، بسبب الاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة، أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية، كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي، فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة. (شيماء ونجاج، 2021، ص 52) يتشكّل البعض في القراءة التوظيفية للشركات الأجنبية بسبب تحيزها لمصلحة الصناعات التي تعتمد على الأساليب التقنية كثيفة رأس المال، وبالإضافة إلى جذب نوع معين من العمالة، وفضلاً عن الاتجاهات إلى رفع مستويات الأجور معاً يشجع على إحلال الآلات محل العمل (محمد، 2004، ص 138-139).

الرابع: مفهوم البيئة الاستثمارية

ينصب كل من مصطلحي البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري على معنى واحد الذي من الممكن أن يتضح بشكل عام من خلال التعريف، ويمكن ان نوضح هذا المعنى بصورة عامة في عدة تعاريف، فيمكن ان يعرف بأنه عبارة عن مجموعة الظروف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الظروف القانونية التي تحيط بأي مشروع استثماري، أو بعبارة أدق مجمل الظروف والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، كالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظمها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وأدبياته وإمكانياته من بني تحتية، وعناصر الإنتاج وما تتميز به من خصائص جغرافية وديموغرافية. (المعموري وشوابي، 2010، ص 116).

ويمكن تعريف البيئة الاستثمارية بأنها مجموعة السياسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر، للتوجيه أيضاً إلى بلد آخر. (التميمي، 2015، ص 4).

يعرفها البنك الدولي بأنها ان مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين التي تحدد شكل الفرص والحوافر التي تتيح للشركات الاستثمارية للعمل بصورة منتجة، كما عرفت بأنها مجموعة العوامل والظروف المحيطة بالاستثمار في منطقة معينة من كافة الجوانب، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية والإدارية وغيرها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر سلباً أو إيجاباً على الاستثمار. (شريف و الآخرون، 2016، ص 78).

الرابع: واقع البيئة الاستثمارية في العراق

استناداً إلى ما دور في الفقرة السابقة الخاصة ببيان البيئة الاستثمارية فيما يتعلّق بالعراق وكالاتي:

1- البيئة السياسية

إن الشرط الأول لدخول المستثمرين إلى أي دولة يتعلق بتوافر الاستقرار السياسي والأمني، فإذا كانت الظروف السياسية غير مستقرة أو كان الأمن غير مستقر فإن المستثمر سيكون مجهولاً وبالتالي لا يستطيع أي مستثمر أن يتخذ قراراً للاستثمار وهو يعرف





أن مصيره سيكون مهدداً في أي لحظة تحت طائلة الفوضى أو الانفلات الأمني (عبدالرضا، 2012،<https://webcache.googleusercontent.com>)

ووفقاً للبيئة الاستثمارية في العراق، فقد أثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة سلباً في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وعلى هروب رأس المال الوطني من جهة أخرى. (الفلاوي و الدلفي، 2012، ص4) ويشير المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقيس المخاطر التي تم التعليق عليها بالاستثمار والذي يضم ثلاثة مؤشرات فرعية لتقدير المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية(حمرة، 2012، ص 30)، خلال الفترة (2010-2013) كان العراق يندرج ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة، أما في الفترة(2014-2018) فأصبح في مجموع الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً.

جدول (1) العراق في المؤشر المركب للمخاطر القطرية (البلد) للفترة (2010 – 2020)

المخاطرة	السنة
درجة مخاطر مرتفعة	2010
درجة مخاطر مرتفعة	2011
درجة مخاطر مرتفعة	2012
درجة مخاطر مرتفعة	2013
درجة مخاطر مرتفعة جداً	2014
درجة مخاطر مرتفعة جداً	2015
درجة مخاطر مرتفعة جداً	2016
درجة مخاطر مرتفعة جداً	2017
درجة مخاطر مرتفعة جداً	2018
درجة مخاطر مرتفعة	2019
درجة مخاطر مرتفعة	2020

المصدر: الهيثي، نوزاد عبد الرحمن، 2021، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للعمال والأعمال، كلية اقتصadiات الأعمال، جامعة النهرین، المجلد الثاني (إصدار خاص)، ص.3.

2- البيئة القانونية

إن قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم 50 لسنة 2015 هو من القوانين المهمة التي تساعده على تسهيل الاستثمار الأجنبي، يساهم في تطوير البنية التحتية وتنمية النشاط التجاري، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة وجذب رأس المال، مما يؤدي إلى إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى العراق وتعزيز نقل المعرفة والمهارات إليه، هذا ويلاحظ أن قانون الاستثمار يمنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات و المزايا من جهة. (محمد وآخرون، 2020، ص340) ولكن من جهة أخرى تعاني البيئة القانونية من الاقتصاد لعدد من القوانين ذات العلاقة إقامة وضعف او تعطيل قوانين أخرى كقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون حماية المنتج الوطني و قانون التعريفة الكمركية و قانون حماية المستهلك و قانون العلامات التجارية، قانون دعم الصادرات، قانون تسجيل الشركات والقوانين الخاصة بالتقسيس والسيطرة النوعية والجودة، فضلاً عن قانون حماية الملكية الفكرية، فإن هذه الحزمة من القوانين عند تشريعها وتفعيتها ستعطي إشارات إيجابية للمستثمر الأجنبي للتحرك نحو البيئة العراقية، أما تشريعها وإيقاؤها غير مفعولة فقد تسبب في عدم توجيه المستثمر الأجنبي نحو العراق. (خلف، 2013، ص55).

2- البيئة الإدارية

إن البيئة الإدارية لها اثر بارز في توفير البيئة الاستثمارية المناسبة ويتمثل ذلك بضرورة الابتعاد عن البيروقراطية والروتين في الاجراءات والسعى إلى إنجاز المعاملات و العمل على توفير القيادات الإدارية ذات المهارة الالازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية مع الخبراء والكوادر الفنية المتخصصة ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب والتركيز على التدريب لصفل وزيادة قدرات الموظف في موقع العمل وضرورة وجود انظمة معلومات متقدمة ودقيقة وصحيحة. (المعموري وشواب، 2010، ص117).

كانت ظاهرة الفساد واضحة على نطاق واسع في الهيكل المجتمعي ومؤسسات الحكومة ضمن الأنظمة المتعاقبة على العراق وقد تفاقمت هذه الظاهرة من الناحية النوعية بسبب النظام قبل 2003، حيث فتحت منافذ متعددة للفساد بصورة واسعة، وبعد سقوط النظام السابق سنة 2003 وقبل تشكيل أول حكومة عراقية تحولت مظاهر الفساد الإداري والمالي المختلفة إلى كل مفاصل الحكومة الجديدة، بما في ذلك مؤسساتها الحكومية حيث وصفت هذه المرحلة التي شهدتها العراق بعدم استقرار كل من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وظهور حالات الفساد المتزايدة التي كانت السبب لفتح أبواب الانحراف في القيم الأخلاقية التي عليها المجتمع العراقي (جود، 2021، ص 9-10).

4- البنى التحتية

يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف واضح في البنية التحتية التي تمثل في الطرق والجسور ووسائل النقل والمطارات والاتصالات والكهرباء وغيرها، نتيجة الحروب التي شهدتها العراق على الرغم من التحسن الطفيف نسبياً من عام 2003 وحتى عام 2007 في إجزاء من العراق مثل بناء الجسور وتبعيد الطرق وفتح المطارات، لكنها لا تزال في مستوى غير مناسب بسبب التخلف والإهمال مثل الخدمات البلدية مثل المياه والكهرباء لكن في السنوات الأخيرة كان هناك تحسن نسبي في البنية التحتية في العراق.

5- البيئة الاقتصادية

تشمل مجموعة مؤشرات أداء الاقتصاد التي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي على سبيل المثال فإن هذا المناخ (وبمعدلات تضخم متدنية، وسعر صرف مستقر، بعجز طفيف في الميزانية العامة، وعجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية توسيع حجم السوق وزيادة معدلات النمو) هي العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح (شريف و آخرون، 2016، ص 83)، من هذا المنطلق يبين الجدول الآتي مؤشرات البيئة الاقتصادية العراقية وفقاً للاتي :-

الجدول (2) مؤشرات البيئة الاقتصادية في العراقية لمدة (2005-2020)

السنة	معدل التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف (دينار العراقي)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الإيجارية (مليون دينار)	العجز أو الفاصل في الميزانية العام (مليون دينار)	العجز أو الفاصل في ميزانية المدفوعات (مليار دينار)
2005	30.96	14.375	1472.42	73,533,598.60	8,577,266	242.9493
2006	31.7	715.341	1474.92	95,587,954.80	6,719,569	12566.3184
2007	19.58	19.7808	1266.17	111,455,813.40	8,425,088	25362.65127
2008	13.02	19.3825	1203.25	157,026,061.60	19,926,053	34550.1205
2009	7.1	216.244	1181.83	130,643,200.40	2,594,168	2460.57006-
2010	2.44	14.21	1185	162,064,565.50	6,439,076	9301.065
2011	5.61	13.7958	1195.67	217,327,107.40	21,181,393	38115.56826
2012	6.09	13.72	1232.67	254,225,490.70	16,821,579	43393.68201
2013	1.89	13.5825	1231.92	273,587,529.20	12,272,464	33590.76264
2014	2.23	13.0558	1213.67	266,332,655.10	25,360,206	32486.30489
2015	1.39	12.4625	1247.42	194,680,971.80	6,595,908	4828.76282
2016	1.4	11.9125	1275.25	196,924,141.70	-7,116,724	9041.5225
2017	0.53	712.191	1258	221,665,709.50	2,369,429.50	24773.794
2018	0.17	712.136	1208.92	268,918,874	15,188,283	47902246.08
2019	-0.07	11.7209	1196.14	277,884,869.40	3,775,158	28047.0972
2020	0.99	12.3063	1233.95	198,774,325.40	-6,521,499	1652.25905-

المصدر : البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية للسنوات (2020-2005)



في الجدول (2) توضيح مجموع المؤشرات الاقتصادية، حيث يعد معدل التضخم من العوامل المؤثرة على البيئة الاستثمارية في العراق، وقد عانى الاقتصاد العراقي في سنوات (2005-2006) من هذه الظاهرة الخطيرة والمتمثلة بالارتفاع المستمر في معدلات الأسعار نتيجة لعدم مرونة العرض الكلي وعدم قدرته للاستجابة إلى ضغوط الطلب الكلي، وبعد سنوات (2005-2006) انخفض التضخم أيضاً وبشكل مستمر حتى السنوات الأخيرة، إن هناك استقراراً في معدل التضخم في العراق.

اما بنسبة سعر الفائدة فتحسن خلال فترة البحث حيث يبدو باستثناء السنتين (2007-2008) ارتفاع بلغ (19.3825، 19.7808)، لكن بعد هذين العامين شهد انخفاض والارتفاع حتى السنوات الأخيرة في البحث.

اما بنسبة سعر الصرف فتحسن خلال فترة البحث حيث يظهر باستثناء السنتين (2005-2006) ارتفاع بلغ (147.242، 147.492)، لكن بعد هذين العامين شهد انخفاض استمر حتى السنوات الأخيرة، وبلغ في عام 2020 إلى (1233.95) وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو فقد كان هناك تذبذب واضح ضمن سنوات البحث (2005-2020).

اما بنسبة العجز والفائض في الموازنة العامة وفتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى الاستقرار الاقتصادي، وفيما يخص اقتصاد العراق فقد كان هناك فائض في الموازنة العامة باستثناء عام 2016، وهذا عجز في هذا العام بسبب الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي مر بها في تلك السنة والمتمثلة بالحرب ضد الإرهاب والنفقات العسكرية الباهضة التي كلفت الحكومة العراقية مبالغ كبيرة، إضافة إلى الانخفاض الكبير في حجم الإيرادات النفطية من جهة أخرى، مما كان له تأثير سلبي على الموازنة العامة وفي عام 2020 بسبب انتشار فيروس كورونا.

اما بنسبة ميزانية المدفوعات فقد كانت هناك فائض باستثناء سنتين (2009-2020) وبسبب الذي شهد تراجعاً كبيراً والناتج عن ظهور آثار الأزمة المالية العالمية والتي انعكست على أسعار النفط في سوق النفط الدولية فضلاً عن انتشار فيروس كورونا.

اما بنسبة حجم السوق المحلي في العراق وفتح السوق العراقية من الأسواق الواسعة نسبياً في حدود محيطها الإقليمي الذي ينظر إليها من خلال حجم السكان أو من خلال الناتج المحلي الإجمالي حيث عندما يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستزداد القوة الشرائية للأفراد في المجتمع، لذلك فقد ضمن المستمر وجود السوق لاستيعاب إنتاج السلع والخدمات خاصة إذا علمنا أن السوق المحلي العراقي نقص المعروض من السلع والخدمات في مقابل زيادة الطلب، و يمكن أن يرتفع أكثر إذا تم تحسين الدخل ثم خلق فرص العمل (الشمرى، 2017، ص 668-669).

المبحث الثاني: الجانب القياسي و التحليلي

قياس و تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في العراق للمدة 2005-2020

لبيان واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة في العراق فقد اختص هذا المبحث بقياس وتحليل هذا الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات التي تم جمعها من البنك المركزي والبنك الدولي. و من أجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات و التقديرات على نحو الآتي:

1-متغيرات البحث

بناءً على الدراسات السابقة وملامح البطالة الموصوفة سابقاً، و من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تحديد المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) و المتغير المساعد (سعر الفائدة) و المتغير الصوري (الحرب على داعش) و المتغير التابع (البطالة) وبناء على الإطار النظري البحث فإنه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Em=f(fdi, ir,isis)$$

حيث يمثل:

Em: معدلات البطالة

Fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر

Ir: سعر الفائدة

Isis: الحرب ضد تنظيم دولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)





و عليه فإن النموذج القياسي للبطالة في العراق المستخدم في هذا البحث سوف يأخذ شكلًا خطياً، حيث إن البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات السلسلة الزمنية.

$$EM_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 IR_t + \beta_3 ISIS_t + \varepsilon_t$$

t: الزمن

B: المعلمات

et: الخطأ العشوائي

تم استخدام جميع الاختبارات القياسية و برنامج EViews9 في الجزء التطبيقي لهذه البحث بهدف إجراءات اللازمة على المتغيرات، وكذلك للانحدارات. هناك عدد من الاختبارات الاقتصادية القياسية التي يجب التحقق منها قبل معالجة الانحدار من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، ومن ثم إجراء الاختبارات المطلوبة.

2- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

يعد هذا اختباراً في بيانات السلسلة الزمنية، وهذه البيانات من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في البحوث التطبيقية، ويهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرار كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة و سعر الفائدة خلال الفترة (2005-2020).

هناك العديد من الاختبارات التي يتم إجراؤها للتتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، هو اختبار ديكى فولر (ADF) يتبع ذلك من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3) يبين نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج				
مستوى المعنوية	القيمة الجدولية(t)	القيمة المحاسبة(t)	الحرجة	المتغيرات
1% level	-4.004425	-3.331027	0.0333	البطالة**
5% level	-3.098896			
10% level	-2.690439			
1% level	-2.740613	-2.285104	0.0263	الاستثمار الأجنبي المباشر*
5% level	-1.968430			
10% level	-1.604392			
1% level	-4.057910	-5.623602	0.0008	سعر الفائدة*
5% level	-3.119910			
10% level	-2.701103			

ملاحظة: * تشير إلى استقرار البيانات في مستوى(Level) ** تشير إلى استقرار البيانات في الفرق الأول (First Difference)

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج 9 E-views

يظهر من الجدول (3) ومن خلال اختبار ديكى فولر (ADF) أن جميع المتغيرات تكون معنوية عند مستوى الدلالة الاحصائية (5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob) أقل من القيمة المحددة (0.05)، أي أن هناك استقرارية في بيانات السلسلة الزمنية. حيث إن سعر الفائدة مستقر عند المستوى (Level) بينما كان متغيراً البطالة و الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرين عند الفرق الأول.

3-الارتباط بين المتغيرات داخل النموذج

يتم توضيح معامل الارتباط بين المتغيرات محل البحث لمعرفة مدى الارتباط بين تلك المتغيرات، ويوضح الجدول رقم (4) تلك الخطوة التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة





الجدول (4) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج

	البطالة	الاستثمار الأجنبي المباشر	سعر الفائدة	الحرب على داعش
البطالة	1.0000	0.7670	-0.6452	0.5192
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.7670	1.0000	-0.4468	-0.0422
سعر الفائدة	-0.6452	-0.4468	1.0000	-0.5029
الحرب على داعش	0.5192	-0.0422	-0.5029	1.0000

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج E-views

يوضح مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج الممثلة في الجدول (4) على وجود علاقة ارتباط طردية بين البطالة مع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت (0.7670)، وهناك علاقة ارتباط عكسية بين البطالة مع نسبة سعر الفائدة التي بلغت (-0.6452)، في حين هناك علاقة ارتباط طردية بين البطالة و الحرب على داعش بلغت (0.5192)، وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرات.

4. التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج: Co-integration test

التكامل المشترك هو تعبير عن التوازن بين السلسلة الزمنية على المدى الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير (الهادي وأخرون، 2015، ص65) هذا اختبار المهمة لبيان مستوى العلاقة بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

يفضل استخدام اختبار "جوهانسون" لأن متغيرات النموذج تزيد عن متغيرين للتحقق من أن السلسلة الزمنية محل البحث ذات تكامل مشترك أي إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وقد جاءت نتائج اختبار جوهانسون في الجدول الآتي:

الجدول (5) التكامل المشترك بين متغيرات البحث

المتغيرات	Trace Statistic	Critical Value (0.05)	قيمة الاحتمالية الحرجة
البطالة	119.2580	47.85613	0.0000
الاستثمار الأجنبي المباشر	42.10485	29.79707	0.0012
سعر الفائدة	16.29176	15.49471	0.0379
الحرب على داعش	2.692506	3.841466	0.1008
المتغيرات	Maximum Eigenvalue	Critical Value (0.05)	قيمة الاحتمالية الحرجة
البطالة	77.15314	27.58434	0.0000
الاستثمار الأجنبي المباشر	25.81309	21.13162	0.0102
سعر الفائدة	13.59925	14.26460	0.0635
الحرب على داعش	2.692506	3.841466	0.1008

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج

من خلال الجدول (5) نجد ان معظم المتغيرات في النموذج ذات علاقة تكاملية في مستوى المعنوية (1% و 5% و 10%) وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

5- العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (Granger Causality Tests)

هذا يستخدم اختبار لتحديد السببية بين متغيرات البحث، إذا كانت باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلتين أو أن أحدهما مستقل عن الآخر، ويتم تحديد اتجاه السببية بين المتغيرين. (سليمان و عابد، 2021، ص18) ويستخدم هذا الاختبار الإحصائي لتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية مثل(الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و سعر الفائدة و الحرب على داعش مثلاً)، لأن هذه المتغيرات لا تتحرك في نفس الاتجاه لتحقيق التوازن، بسبب التأثيرات المختلفة لهذه المتغيرات مع الظروف والعوامل الاقتصادية والخارجية، لذلك فإن هنالك مدة لارتداد الزمني تعبر عن الفارق الزمني في التغير من المتغير التابع نتيجة لتغير في المتغيرات المستقلة أو العكس تماما. (سليمان2017، ص421)



تمت الاستعانة باختبار جرanger للسببية لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات(الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و سعر الفائدة و الحرب على داعش) هل هي علاقة باتجاه واحد أو باتجاهين، ويتبين ذلك من الجدول (6)

الجدول (6) العلاقة السببية بين المتغيرات		
المتغيرات	قيمة الاحتمالية الحرجة	F اختبار
علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع البطالة (Lag 2)	0.0625	3.83204
علاقة البطالة مع الاستثمار الأجنبي المباشر (Lag 2)	0.0389	4.76119
علاقة سعر الفائدة مع البطالة(Lag 3)	0.0872	3.55435
علاقة البطالة مع سعر الفائدة(Lag 3)	0.0264	6.43419
علاقة البطالة مع حرب داعش (Lag 2)	0.0073	8.93031
علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع سعر الفائدة(Lag 3)	0.0298	6.09196
علاقة حرب داعش مع الاستثمار الأجنبي المباشر(Lag 3)	0.0003	35.7277
علاقة سعر الفائدة مع حرب داعش(Lag4)	0.0771	6.56132

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج E-views

يظهر من الجدول (6)، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة، وعند المستوى المعنوي (%) (10%) و (5%)، ان المتغيرات المستقلة في مستويات مختلفة ذات علاقة سببية باتجاه أو باتجاهين مع البطالة، ولاسيما العلاقة السببية باتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة.

6- تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS)

بعد التأكيد من تحقق استقرارية السلسل الزمنية وجود علاقات تكميل مشتركة بين متغيرات النموذج، سيتم تقدير النموذج القياسي للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية و من تحقيق الافتراضات التقليدية لطريقة المربعات الصغرى

الجدول (7) تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS)					
مستوى المعنوية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمات المقدرة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	
1% level	0.0000	0.023585	البطالة	الاستثمار الأجنبي المباشر	
5% level	0.0250	0.000666		سعر الفائدة	
% level10	0.0036	0.012489		حرب داعش على العراق (2018-2014)	

ملاحظة : ذلك بالاستناد إلى الطرق الإحصائية المتقدمة، و نتيجة تقدير البيانات موثوقة وذلك بالاعتماد على: $R^2 = 0.941856$

$(\text{Sig} = 0.000000, R^2 = 0.925998 \text{ Adjusted})$

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج E-views

من خلال الجدول (7) يتبيّن أن الاستثمار الأجنبي المباشر له انعكاسات واضحة على معدلات البطالة وذلك عند مستوى المعنوية (%) (1%)، حيث إن زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب(1%) تؤدي إلى زيادة البطالة بنسبة (0.023585%)، إن هذه النتائج لا تتفق مع النظريات الاقتصادية، أي زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى انخفاض البطالة. و ذلك لأن معظم الاستثمارات الأجنبية تكون كثيفة رأس المال و قليلة العمل وبالإضافة إلى استخدام الأيدي العاملة الأجنبية التي تعمل بدخل أقل من الأيدي العاملة المحلية وهذا أثر سلبا على معدلات البطالة.



من خلال جدول (7) يتبيّن أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة ومعدلات البطالة وذلك عند مستوى المعنوية (5%)، أي أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار (0.000666%)، وارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ميل الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ بأموالهم بشكل مدخلات وانخفاض مستوى الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الذي يؤدي إلى إنتاج أقل من قبل المستثمرين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك، وهذا يؤثّر سلباً على الاستثمار بال نوعين (الم المحلي والاجنبي) وبالتالي زيادة معدل البطالة.

واخيراً تبيّن أن للحرب على داعش في العراق علاقة طردية مع البطالة وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (1%)، وتظهر من خلال إشارة الموجب المعلمة المقدرة التي تشير إلى إن الحرب على داعش قد سببت في زيادة البطالة بنسبة (0.012489%) وذلك بسبب توقف العديد من المؤسسات والمشاريع الصغيرة لاسيما في المحافظات التي عانت من الحرب والدمار بالإضافة إلى تشرد العديد من العوائل وترك اعمالهم، وهذا أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

7- الاختبارات التشخيصية والاحصائية لمصداقية النموذج (Diagnostic tests)

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

أولاً: اختبارات لمصداقية و ملاءمة النموذج من الناحية الاحصائية

من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، إلا أن أهمها هو (R^2 ، F-test، Adjusted R²، Std. Error)، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

جدول (8) اختبارات لمصداقية و ملاءمة النموذج	
المؤشرات	القيمة الاحتمالية الحرجية
R-Squared	0.94
Adjusted R²	0.92
F- statistic	59.3946 (0.0000)
S.E. of regression	0.0049
Akaike info criterion	-7.5561

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج EViews 9

من خلال الجدول (8) يتبيّن أن معامل التحديد يبلغ ($R^2=0.94$) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الفائدة وحرب داعش) تفسّر حوالي (94%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (البطالة)، بينما تظهر نتيجة (Adjusted R²) أن 92% من النموذج تم تفسيره بشكل فعلي من قبل المتغيرات المستقلة حيث إن قيمة (R^2) تزداد مع إضافة متغير مستقل جديد حتى إذا لم يكن ذا صلة وثيقة بالمتغير التابع، بينما قيمة (Adjusted R²) تزداد فقط إذا كان المتغير المستقل ذا ارتباط مع المتغير التابع. وبما أن قيمة (F) بدلالة إحصائية (0.0000) وهي أقل من قيمة P-Value (0.05) أي معنوية، لذا نرفض فرضية عدم التي تقرب انعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع. ويشير إلى النموذج المعنوي. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) تساوي (0.0049) وهذا يشير إلى أن الخطأ المعياري ليس كبيراً و يمكن قبوله من الناحية الإحصائية و قيمة (Akaike info criterion) تساوي (-7.5561).

ثانياً : الاختبارات التشخيصية لتقييم مدى صلاحية النموذج

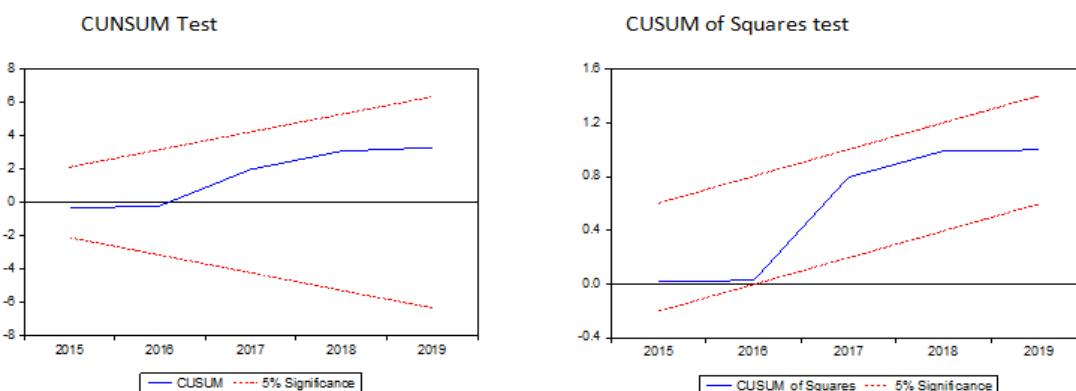
ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر و إمكانية تطبيقها حالياً و مستقبلاً، وكذلك لغرض إعطاء الثقة لصانع القرار، من الناحية الاقتصادية يجب فحص النموذج و بيان خلوه من المشاكل القياسية أو تجاوز غالبية المشاكل القياسية، والجدول (9) يبيّن القيم والدلائل الإحصائية لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (9) بين نتائج اختبار لصلاحية النموذج				
القرار النهائي	المستوى المقبول	القيمة الاحتمالية الحرجة	الاختبارات	المشاكل القياسية
لاتوجد مشكلة	أكبر من 0.05	0.5925	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	مشكلة الارتباط الذاتي
لاتوجد مشكلة	بين (10 – 1)	1.4185 1.8953 1.5196	Variance Inflation Factors	مشكلة الارتباط المتعدد
لاتوجد مشكلة	أكبر من 0.05	0.1381	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	مشكلة عدم تجانس التباين
لاتوجد مشكلة	أكبر من 0.05	0.9330	Ramsey Reset Test	مشكلة التشخيص
لاتوجد مشكلة	أكبر من 0.05	0.2927	Jarque – Bera Histogram Normality test	مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماداً على برامج E-views 9

من خلال الجدول (9) يتبيّن أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية، واجتياز النموذج كافة الاختبارات الإحصائية كالارتباط الذاتي و التعدد الخطي و عدم تجانس التباين و التشخيص و عدم التوزيع الطبيعي للبيانات، وذلك دليل على حسن استخدام (النموذج). حيث يظهر خالياً من مشكلة التشخيص أي أن النموذج يعد نموذجاً مشخصاً تماماً.

ثالثاً: الاختبار لاستقرارية المعلمات المقدرة النماذج: استخدام هذا الاختبار لمعرفة خلو البيانات في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية أي يعد نموذجاً مستقراً، ثم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM of Squares test,CUSUM):



الشكل (1) اختبار الاستقرارية للنماذج

المصدر : تم إعداد الشكل اعتماداً على برامج E-views 9

من الشكل (1) ومن خلال اختبارات (CUSUM Test، CUSUM Of Squares Test) ان البيانات المستخدمة في النموذج مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخططين و هذا يدل على استقرارية البيانات عند مستوى المعنوية (5%).



الاستنتاجات وال المقترنات

الاستنتاجات

1- لقد ظهر ضمن البحث وجود بيئة استثمار غير مستقرة في العراق و طاردة للاستثمارات الأجنبية، حيث يعى العراق من البلدان التي تتصف بمستوى مخاطر مرتفع جداً في مؤشر المخاطر القطرية الذي يضم ثلاثة مؤشرات فرعية لتقدير المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية، و هذه القضايا تعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار لا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالرغم من وجود بيئة قانونية تساعد على تسهيل الأمور الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها غير مفعولة.

2- بعد سقوط النظام السابق سنة 2003 تحولت مظاهر الفساد الإداري والمالي وتوسعت لتصل إلى كل المفاصل الحكومية إضافة إلى السلطات التشريعية والقضائية والرقابية فضلاً عن تخلف واضح في البنية التحتية، وكان لذلك تأثير كبير في عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق، فضلاً عن التخلف والإهمال في تقديم الخدمات مثل الخدمات البلدية في المياه والكهرباء، لكن مع مرور الوقت حدث تطور طفيف نسبياً في البنية التحتية واستمر حتى السنوات الأخيرة من البحث.

3- حصول تحسن واضح في المؤشرات الاقتصادية على سبيل المثال، الاستقرار في كل من معدل التضخم وسعر الصرف وفائض في الميزانية العامة وميزانية المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وهي العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن في المقابل كان هناك ضعف في العوامل السياسية والأمنية والإدارية الذي أثر سلباً في الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- من خلال اجراء التحليل القياسي تبين الآتي:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر انعكاسات واضحة على معدل البطالة، حيث تبين وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة، بمعنى كلما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر ازدادت معدلات البطالة، وذلك لأن معظم الاستثمارات الأجنبية تكون كثيفة رأس المال وقليلة العمل وبالإضافة إلى استيراد الأيدي العاملة الأجنبية التي تعمل بدخل أقل من الأيدي العاملة المحلية وأثرها هذا سلباً على معدلات البطالة.

ب- هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة ومعدلات البطالة، أي أن الزيادة فيه تؤدي إلى زيادة البطالة، وارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ميل الأفراد والشركات إلى الاحتياط بأموالهم بشكل مدخلات وانخفاض مستوى الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الذي يؤدي إلى إنتاج أقل من قبل المستثمرين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من البنوك الذي يؤثر سلباً على الاستثمار بالنوعين (الم المحلي والاجنبي) وبالتالي زيادة معدل البطالة.

ت- كانت للحرب على داعش علاقة طردية مع معدلات البطالة في العراق، أي الحرب تسبب في ارتفاع معدلات البطالة وذلك بسبب توقف العديد من المؤسسات والمشاريع الصغيرة لاسيما في المحافظات التي عانت من الحرب والدمار بالإضافة إلى تشرد العديد من العوائل وترك أعمالهم، وهذا أدى إلى زيادة معدلات البطالة بسبب الحرب.

المقترنات:

1- ضرورة توجيه الحكومة العراقية نحو العمل الجاد من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وزيادة حماية الاستثمار الأجنبي ونقوية البنية التحتية من خلال توفير الخدمات (المياه والكهرباء وشبكات الاتصالات والإنترنت والطرق والجسور...الخ) التي تعد من العوامل المهمة لجذب الاستثمار بشكل عام ولاسيما الاستثمارات التي تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل. فضلاً عن ضرورة اهتمام الحكومة بتنظيم وتنقیل البيئة القانونية ومراقبة تنفيذ هذه القوانين.

2- أصبح الفساد الإداري والمالي ظاهرة خطيرة في العراق، لذا ينبغي العمل على تفعيل وتحديث الأجهزة الرقابية ومدتها بالكوادر المتخصصة أي ذات الشهادات في الحقوق ذات العلاقة في توفير مؤسسات الحكومة لتساهم في القضاء على الفساد المالي والإداري، والعمل على وضع سياسات اقتصادية كافية (نقدية ومالية) متناسبة بهدف تحقيق زيادة الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال المحافظة على استقرار أسعار الصرف لتكون قريبة من المستوى المدروس ضمن البحث اي (1233-1250) للدولار الواحد والسيطرة على معدل التضخم ليكون ضمن المعدل المرغوب، وخفض عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات باستثناء الاستيرادات من المكائن والمعدات والمواد التي تدعم البنية التحتية وزيادة معدل النمو الاقتصادي والذي يؤدي إلى خلق البيئة الاستثمارية المناسبة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل العراق.

3- زيادة تقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية التي تستخدم العمالة العراقية والتي تساهم في تخفيض معدلات البطالة عن طريق تخفيض الضريبة عليها. وقد باتت مسألة إحلال الأيدي العاملة المحلية محل العمالة الأجنبية مهمة، فلا بد من اتخاذ الإجراءات المناسبة التي ترمي رفع تكلفة العامل الأجنبي، من خلال رفع رسوم تراخيص العمل والضرائب الأخرى عليه.

4- العمل على تقديم المزيد من العوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق اعتماد سياسات إنفاقية توسيعية بشكل خاص ما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم والبني التحتية لرفع مستوى الإنتاجية، وهذا يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، الذي ينعكس إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- ضرورة تدخل البنك المركزي العراقي في عملية جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تخفيض معدلات الفائدة المخصومة من البنك الذي يؤثر إيجاباً على كل من الاستثمار الأجنبي والمحلية، ومن ثم يعمل على التقليل من البطالة.

المصادر والمراجع

1- الرسائل والاطاريات الجامعية

1- التميمي، سعدية هلال حسن، 2015، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول مختارها مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة الدكتوراه، منشورة، جامعة كربلاء، العراق.

2- الجبورى، سفيان صالح خلف، 2018، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية (للمد) 2004-2015(م) دراسة مقارنة بين العراق والاردن، اطروحة الدكتوراه، منشورة، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

3- جباري، شوقي، 2015، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدى (أم البوافق).

4- خولة، فر Hatchi، 2016، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في الجزائر (1990-2014) دراسة تحليلية فاسية، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدى (أم البوافق).

5- شامي وسالمي، إلهام وسعد، 2016، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الدول العربية، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخمس ملايين.

6- شيماء ونجاجه، بن يحيى وبن خولة، 2021، الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على البطالة دراسة حالة في الجزائر من 2000 إلى 2019، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

2- المجلات العلمية

1- البجاري و المشهداني، احمد ابراهيم حسين وخالد حمادي حمدون، 2019، قياس اثر الاستثمار الخاص والاجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق (1985-2017)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 38، العدد 123.

2- اسماعيل وعبدالله، احمد محمد و كوفان طه، 2019، واقع البطالة في مدينة دهوك لعام 2012 الأسباب والمعالجات دراسة ميدانية لعينة من الأسر، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ،المجلد 8، العدد 1 .

3- الجنابي وباس، هيثم عبدالقادر واسماء خضرير، 2010، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعية، الكلية التقنية الادارية، العدد 8.

4- الرفيعي، افتخار محمد مناحي، 2018، مناخ الاستثمار في العراق – الواقع والطموح، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد 1، العدد 3.

5- الشمرى، عبدالرحمن عبدالامير واشي، 2017، اثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق (دراسة تحليلية 2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية البيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد 8، العدد 3.

6- الفلاوي، الدلفي، كامل علاوي كاظم وحيدر عبد راضى، 2012، دراسة وتقويم بيئه الاستثمار في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية، الكويت، العدد 6.

7- المعموري وشوابي، احمد سامي ومحمد حسناوي، 2010، البيئة الاستثمارية في العراق (عقد استثمار مطار النجف الاشرف الدولي إنمودجا)، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء كلية القانون، لعدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع.

8- الهادي والآخرون، عثمانى و هيسير أحمد تيجانى و بن الضب عبد الله، 2015، اختبار الارتباط فى المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة كادى ميرباه دى ورغل، مجلة 1، العدد 1.

9- الهبتي، نوزاد عبد الرحمن، 2021، تقييم بيئه الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية الاقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، لمجلد الثاني (اصدار خاص).

- 10- جاسم وهجيج، ابراهيم عبدالله وعمر عبدالله محمد، 2016، دور مؤشر السلام العالمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان العربية، مجلة (زانكوي سليماني) قسم الدراسات الإنسانية، لمجلد 17، العدد 50.
- 11- جواد، فاطمة عبد، 2021، الفساد الإداري والمالي وأثاره السلبية على مؤسسات الدولة العراقية وسبل معالجة، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الضريبية الأولى التي ستقيمها الهيئة العامة للضرائب.
- 12- حمزة، حسن كريم حمزة، 2012. مناخ الاستثمار في العراق مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 23،
- 13- خلف، بلاسم جميل، 2013، الاستثمار الاجنبي المباشر بين محددات العولمة وأشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، المجلد 2013، العدد 4.
- 14- رشيد وغيره، حسن حنتوش و عقيل كريم، 2013، الاستثمار الاجنبي بين القانون والاقتصاد، مجلة رسالة الحقوق، كلية قانون، جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 3.
- 15- زين الثعلبي و فرج الثعلبي، ساهرة حسين وسكنه جهية، 2015، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة البصرة، المجلد 2، العدد 88.
- 16- سليمان، دوعاء ممدوح محمد، 2017، أثر الاستثمار على نمو القطاع الزراعي المصري، مجلة المصرية للبحوث الزراعية، مركز البحوث الزراعية، الجيزة، المجلد (95)، العدد 1.
- 17- سليمان و عابد، بودالي و بشيكير، 2021، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السبيبة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)، مجلة إضافات اقتصادية، المركز الجامعي أحمد زيانة بغلزان (الجزائر)، المجلد 5، العدد 1.
- 18- شريف و الآخرون، أثير أنور واحمد حسين بتال و وسام حسين على، 2016، تقييم واقع البيئة الاستثمارية في العراق: دراسة تحليلية ميدانية للمؤشرات والمعوقات، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 47.
- 19- عبداللطيف، ايمان محمد، 2021، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1990 – 2019)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجار، كلية الادارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجي، المجلد 51، العدد 3.
- 20- عيسى و اسماعيل، هاوكار رمضان واحمد محمد، 2021، مدى فعالية قانون الاستثمار في إقليم كوردستان العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة 2006 – 2019، المجلة الأكademie الجامعية نوروز، المجلد 10، العدد 2.
- 21- كبسور، عبدالرحمن عبدالله، 2020، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في السودان خلال الفتر (1990-2014)، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث العلمية، جامعة النيل الابيض، العدد 15.
- 22- ماهر، اسعدحمدي محمد، 2018، الاستثمار الاجنبي المباشر واثره في تنمية القطاع السياحي في إقليم كوردستان-العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة التنمية البشرية، المجلد 4، العدد 1.
- 23- محمد والآخرون، يوسف سعدون وميثم منفي كاظم وزينب رزاق حسين، 2020، الاستثمار الاجنبي وضماناته في القانون العراقي، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 57.
- 24- محمد، دلگش احمد، 2021، البطالة وأثرها على معدلات الجريمة - في إقليم كردستان العراق. المجلة الأكademie لجامعة نوروز، المجلد 10، العدد 2.
- 25- محمد، زيـدان، 2004، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال -نظرة تحليلية المكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، المجلد 1، العدد 1.
- 26- محمد، غردي، 2011، البطالة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة الابداع، جامعة البليدة 2، المجلد 2، العدد 2.
- 27- محمود ويونس، جوان عباس ويسين رسول، 2019، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كوردستان العراق للمدة 2006-2016، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل كلية الاداره و الاقتصاد، المجلد 39، العدد 124.
- 28- نصوري وكزار، فيصل اكرم ومصطفى حميد، 2014، ظاهر الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 78.

3- الكتب

- 1- الشكاكي، ادريس رمضان حجي، 2008، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في إقليم كردستان، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.



2-العساوي والوادي،كاظم باسم و محمود حسين،2000،الاقتصاد الكلى تحليل نظري وتطبيقي،طبعة الاولى،دار المستقبل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

3-خلف،فليح حسن،2007،الاقتصاد الكلى،طبعة الاولى،علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،عمان.

4-معروف،هوشيار،2005،تحليل الاقتصاد الكلى،طبعة الاولى،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.

5-معروف ومحمد،هوشيار ومحمد كريم،2008،البطالة في أقليم كردستان،اتحاد اقتصاديي كردستان منتدى كردستان الاقتصاد،سليمانية،السلسلة 5.

4- الوثائق والتقارير الرسمية

1-البنك المركزي العراقي،التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي،للسنوات (2005-2020)، مديرية العامة الاحصاء والابحاث،العراق.

2-البنك الدولي، التقارير السنوي البنك الدولي،للسنوات (2005-2020)،قسم القوى العاملة، موجود على الموقع الكتروني <https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/unemployment-rate>

3-عبدالرضا،نبيل جعفر،البيئة الاستثمارية في البصرة،<https://webcache.googleusercontent.com>، 2012/2/28

5-المصادر باللغة الانكليزية

-Ali, S. H., & Jameel, S. A. (2021). The Impact of Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product in Iraq During the Period (2006 - 2015). Academic Journal of Nawroz University, 10(1).

